

مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018

The Estent To Which Financial Analysis Contributes To Diagnosing Te Financial Position Of  
Economic Institutions  
-A Case Study Of Laguat Sonelgaz 2017-2018

د. بوساحة محمد لخضر  
المركز الحامعي تيسمسيلت  
(الجزائر)

[bousaha.mohamed.lakhdhar@cuniv-tissemsilt.dz](mailto:bousaha.mohamed.lakhdhar@cuniv-tissemsilt.dz)

د. مختاري فتيحة  
جامعة بشار  
(الجزائر)

[Fatihamokhtare@gmail.com](mailto:Fatihamokhtare@gmail.com)

د. سعداوي مراد مسعود\*  
جامعة المدية  
(الجزائر)

[Saadaoui.mourad@univ-medea.dz](mailto:Saadaoui.mourad@univ-medea.dz)

ملخص:	معلومات المقال
<p>هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الأغواط خلال فترة 2017-2018 بحيث توصلت الدراسة إلى أن مؤسسة سونلغاز لم تستطع الحفاظ على توازنها المالي على مدى سنوات الدراسة وهذا مؤشر غير جيد يدل على أن المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان.</p>	<p>تاريخ الارسال: 30 سبتمبر 2020 تاريخ القبول: 23 ديسمبر 2020</p> <p><b>الكلمات المفتاحية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ التحليل المالي</li> <li>✓ التشخيص المالي</li> <li>✓ مؤشرات التوازن المالي</li> </ul>
Abstract :	Article info
<p>The study aimed to find out the extent of the contribution of financial analysis in diagnosing the financial situation by using the indicators of Indicators Of Financial Balance In Order To Obtain Information Used In The Decision-Making Process And In Evaluating Financial Performance, Where The Theoretical Aspects Related To Financial Analysis And Financial Balance Indicators Were Addressed. On The Practical Side, The Lists Were Analyzed. Financial For Sonelgaz Laghouat During The Period 2017-2018. The Study Concluded That Sonelgaz Was Unable To Maintain Its Financial Balance Over The Years Of Study, And This Is A Not Good Indication That The Institution Does Not Have A Margin Of Safety.</p>	<p>Received 30 Septembre 2020 Accepted 23 Décembre 2020</p> <p><b>Keywords:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ Financial Analysis</li> <li>✓ Financial Diagnosis</li> <li>✓ indicators I Of Financial Balance</li> </ul>

**مقدمة:** يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، وأحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية والذي يهدف إلى التخطيط والمراقبة والتشخيص والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام التحليل المالي سواء التحليل المالي الساكن أو الديناميكي.

حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

### إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

### ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

التطرق بالدراسة والتحليل لموضوع هام وهو التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جميع نواحي واتخاذ القرار.

كون ان عملية التحليل المالي تبين لنا وضعية أداء المؤسسة والكشف في عن نقاط قوة ونقاط الضعف.

تقسيمات الدراسة:

- التأصيل المعرفي لمتغيرات البحث

- الاطار الميداني للبحث

أ.الدراسات السابقة:

1. دراسة عبد الفتاح سعيد السرطاوي، وعادل عيسى حسان (2019) "التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010 - 2017، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي في فترة (2010 إلى غاية 2017) هل هو جيد أم لا، ودوره أيضا في تسليط الضوء على الجوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة وتحقيقها وتم اتباع المنهج الوصفي للجانب النظري والذي يتمثل في المفاهيم حول موضوع التحليل المالي وتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية للشركات الممثلة لعينة الدراسة وهي شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين وتتمثل القوائم المالية في بقائمتي الدخل والمركز المالي ثم تحليل البيانات المدرجة في القوائم المالية بحيث توصلت الدراسة إلى أن جميع الشركات محل الدراسة تعتمد على

أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، كما استطاعت الشركات محل الدراسة تحقيق التوازن المالي بشكل عام.

2. سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، (2020) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017 - 2018، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي ومؤشراته أما في الجانب التطبيقي تم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "روبية" بحيث توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

3. بحرى علي، (2019) التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية المؤسسة من جميع جوانبها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار توزيع الأرباح.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض إجراء الدراسة الميدانية حيث تم تطوير إدارة الاستبيان وتوزيعها على عينة مكونة من 35 مؤسسة اقتصادية بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج مع استخدام برنامج spss. توصلت الدراسة التطبيقية إلى إثبات صحة الفرضيات المقترحة إذا ان التحليل المالي يسهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرار المناسبة.

## أولا: التأصيل المعرفي لمتغيرات البحث

### 1. ماهية التحليل المالي

#### 1.1 مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه استعمال القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي.<sup>2</sup>

كما يعرفه شعيب شنوف على أنه عبارة عن الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يطبقها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوفات المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل.<sup>3</sup>

كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة.<sup>4</sup> من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو توضيح وتفسير القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم وذلك باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تساعد المدير المالي في اتخاذ القرارات. كما يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة.

### 2.1 أهداف التحليل المالي:

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:<sup>5</sup>

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاضعة بالرقابة والتقييم؛

### 3.1 مقومات التحليل المالي:

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الركائز أساسية لابد من مراعاتها.

ويمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:<sup>6</sup>

- أن تتمتع المعلومات التي يستفي منها المحلل المالي بمعلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدم في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل.
- يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

## 4.1 نطاق التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى التحليل مالي داخلي وتحليل خارجي:

- التحليل المالي الداخلي: هو التحليل الذي يقوم به شخص من داخل المؤسسة وتحليل شامل لكل الأنشطة ذات الأثر المالي في المؤسسة، حيث يتمتع المحلل المالي بجمع المعلومات الضرورية التي تجعل تحليله أكثر دقة وملائمة وشمولية.

- التحليل المالي الخارجي: هو تحليل يقوم به شخص خارجي (هيئة أو محلل مالي) من أجل فحص الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وإعطاء الحلول المناسبة للوضع المالي السيئ.

## 2. تقييم البيئة المالية للمؤسسة بواسطة التحليل المالي:

1.2 مفهوم التحليل المالي الساكن: يتم هذا النوع من التحليل بدراسة مختلف التدفقات الكمية الموجودة بين مختلف بنود الميزانية خلال فترات زمنية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي وهي كالتالي: الميزانيات رأس النسب المالية.<sup>7</sup>

كذلك يسمى بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات واعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق وأول من استخدمه كأداة تحليلية هم البنوك والوسطاء الماليين لاتخاذ قرارات الاقتراض ثم تطور التحليل المالي الساكن لصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء على تسديد ديونها ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، حيث أن هذا التحليل يساهم في معرفة خطر التخلف عن السداد كونه يتعلق بمدى معرفة توافر هذه الاستحقاقات آنيا (حالة العسر المالي) وأما في حالة الإفلاس المالي للمؤسسة تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموعة ديونها.<sup>8</sup>

## 2.2 التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FR الذي يعرف على أنه ذلك الجزء من الأموال المتميزة بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.

وله أهمية كبيرة يعتبر هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض العناصر الميزانية الأقل من سنة وتتمثل هذه المخاطر في:<sup>9</sup>

■ تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة؛

■ الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة؛

■ إمكانية حدوث سرعة دوران بعض عناصر الأصول المتداولة؛

تقتضي هذه القاعدة على أن الإستخدامات الأكثر سنة يجب أن تمول بموارد مدتها أكثر من سنة، وكذا الاستخدامات أقل من سنة لا بد أن تمول بموارد أقل من سنة ويحسب بعلاقة التالية:<sup>10</sup>

## 1.2.2 رأس المال العامل

➤ من أعلى الميزانية

رأس المال العامل  $FR =$  (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة)

رأس المال العامل  $FR =$  (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) - الأصول الثابتة

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

### الشكل رقم 01 : رأس المال العامل من أعلى الميزانية

	الأصول المتداولة
الأموال الدائمة	رأس المال العامل $fr$

➤ من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل  $FR =$  الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل  $FR =$  (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) - الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال

الجدول رقم (02): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الديون قصيرة الأجل	
رأس المال العامل	الأصول المتداولة

## 2.2.2 الاحتياج في رأس المال العامل:

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون

القصيرة الأجل وتتضمن تسير دورة الاستغلال بصفة عادية.<sup>11</sup>

ويحسب بعلاقة التالية:<sup>12</sup>

احتياج رأس المال العامل  $BFR =$  احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل  $BFR =$  (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال) - (ديون الاستغلال

+ ديون خارج الاستغلال)

➤ احتياج رأس المال العامل للاستغلال  $BFR ex$  يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها

بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال  $BFR ex =$  الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال  $BFR hex =$  يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة

تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصيرة.

3.2.2 الخزينة : هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة من خلال دورة استغلالية معينة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{خزينة الصافية NT} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل} \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{خزينة الصافية NT} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} \dots\dots\dots (2)^{13}$$

### 3.2 التحليل بواسطة النسب المالية

يضم هذا التحليل تحليل الميزانية المالية سيولة استحقاق وكذلك تحليل الميزانية الوظيفية

#### 1.3.2 نسب السيولة:

السيولة هي مقدرة المؤسسة مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها وتعبّر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقد، وتتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصول إلى نقد، وعند احتساب هذه المؤشرات يجب مراعاة الدقة وتنقسم هذه النسب إلى<sup>14</sup> :

#### ➤ نسبة السيولة العامة

وتعبّر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة، بشكل مفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة، أو الحصول على قروض جديدة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

➤ **السيولة المختصرة:** تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30 % كحد أدنى و 50 % كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

وتحسب بعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{مخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

#### ➤ السيولة الفورية:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20 % كحد أدنى و 30 % كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة منعاه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منها غير مستعملة.

وتحسب بعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

## 2.3.2 نسب الهيكلية

هي النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والعناصر الموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل: نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لكل من عناصر جانب الأصول وجانب الخصوم وتعتبر هذه النسب الأكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة<sup>15</sup>، وتشمل النسب التالية:<sup>16</sup>

➤ **نسب التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالباً، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

➤ **نسبة التمويل خاص:**

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أردت ذلك والعكس صحيح.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3.3.2 **نسب المديونية:** تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، ورغم المزايا التي يحققها اللجوء إلى الاستدانة إلا أن لديها سلبيات عديدة فزيادة المديونية عن حدها تؤدي إلى احتمال الوقوع في الإفلاس الذي بدوره يؤدي إلى حدوث صراعات بين كل من الملاك والمقرضين وإدارة المؤسسة من جهة أخرى.<sup>17</sup> وتشمل النسب التالية:<sup>18</sup>

➤ **نسبة الاستقلالية المالية:** إن الهدف من هذه النسبة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي ألا يفوق مجموع ديونها حجم الأموال الخاصة.

وتحسب بعلاقة التالية:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}}$$

➤ **القدرة على السداد:** تعتبر مؤشر للمقرضين يساعد على منح قرض للمؤسسة من عدمه ذلك لأن ملف القرض يحوى كل المعطيات المالية التي تساعد المقرض على حساب نسبة القدرة على السداد ومن ثم اتخاذ القرار.

وتحسب بعلاقة التالية:

$$\text{القدرة على السداد} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{القدرة على التمويل الذاتي}}$$

الإطار الميداني للبحث:

## 1. تقديم وحدة سونلغاز بالأغواط

تعمل المديرية الجهوية بالأغواط تحت وصاية المديرية الوسط بالبلدية والتي بدورها توجه من طرف مديرية التوزيع وتضم مديرية الأغواط 250 عامل بما فيهم عمال المصالح التجارية للمديرية.

## 2. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بالأغواط

➤ مدير التوزيع: يعتبر المسؤول الأول على جميع العمليات المتعلقة بالتسيير والتنظيم للمديرية وعلى المتابعة والإشراف

وتنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمديرية ومن مهامه:

- ❖ يمثل مدير المنطقة على مستوى الولاية
- ❖ يتعهد أمام المدير بإنجاز بما جاء في الوثيقة المسماة بعقد التسيير بناء على الموازنة
- ❖ التقديرية وله بعض الصلاحيات المتعلقة بالعمليات المالية منها:
  - ✓ الإمضاء على الوثائق المحاسبية.
  - ✓ إصدار القرارات المتعلقة بتسيير الموارد البشري مثل: علاوات، ترقية... الخ
  - ✓ يشرف على الموازنات التقديرية؛

وتحتوي المديرية الجهوية على:

الأمانة - قسم الموارد البشرية - قسم المالية والمحاسبة، قسم العلاقات التجارية مصلحة أنظمة الإعلام الآلي مكلف بالإعلام والاتصال.....

## 2. تحليل القوائم المالية للمديرية الجهوية سونلغاز الأغواط

### 1.2 إعداد الميزانية المختصرة لمؤسسة سونلغاز (الأغواط).

الجدول رقم 02 يمثل الميزانية المختصرة "أصول" 2017، 2018

الأصول	2017	2018
الأصول الثابتة	741854432839,67	768667718663,49
الأصول الجارية	174554386690,17	191964768689,98
خزينة الأصول	27344810115	47583923273,19
مجموع الأصول	90916408819529,	960632487353,47

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم 03 يمثل الميزانية المختصرة "الخصوم" 2017، 2018

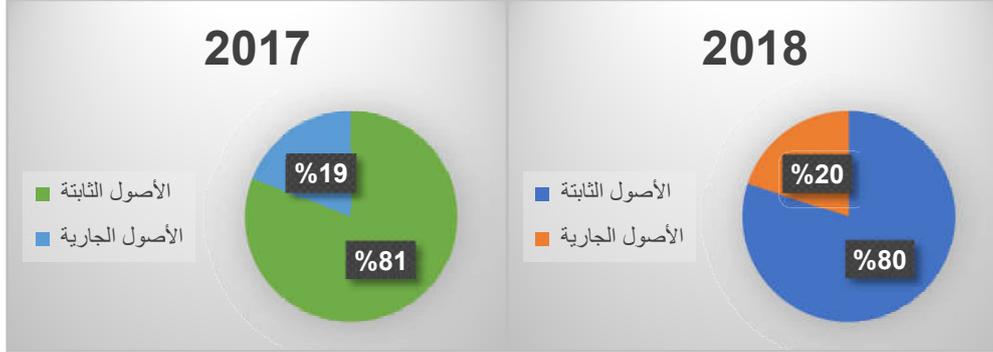
الخصوم	2017	2018
الأموال الخاصة	85096524443,72	32025727151,51
الديون طويلة الأجل	286906498679,81	338309489615,74
الأموال الدائمة	372003023123,53	370335216767,25
الديون قصيرة الأجل	544405796406,31	590297270586,22
خزينة الخصوم	163798413,56	1519812,98
مجموع الخصوم	90916408819529,	960632487353,47

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

من أجل قراءة معطيات الميزانية المالية لشركة سونلغاز الأغواط بوضوح وسهولة قمنا بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية.

### الشكل رقم (01): التمثيل البياني لعناصر الأصول لمؤسسة سونلغاز الأغواط

جانبا خلال 2017، 2018



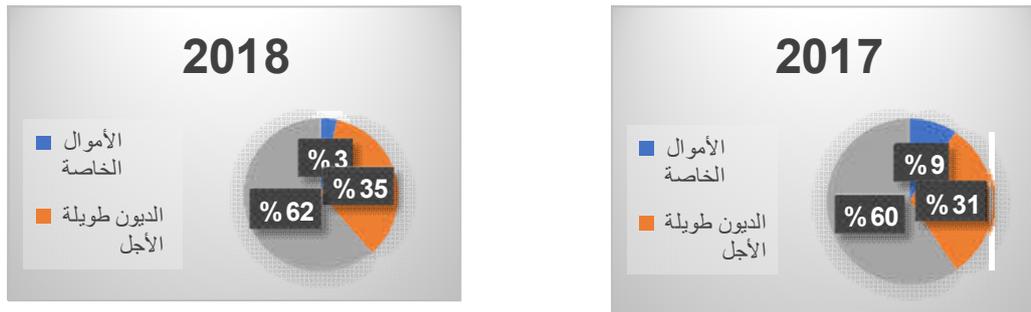
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

مما سبق نلاحظ أنه خلال السنتين عرفت المؤسسة ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة حيث قدرت سنة 2017 ب 81 % من إجمالي الأصول وسنة 2018 ب 80% وهذا يرجع إلى الزيادة التي عرفتتها بعض الأصول الثابتة للمؤسسة كعنصر التثبيتات العينية الأخرى.

أما الأصول المتداولة فقد عرفت ارتفاع في سنة 2018 من إجمالي أصول المؤسسة، وهذا يعود لزيادة رصيد الزبائن، وفي سنة 2018.

### الشكل رقم (2): التمثيل البياني لعناصر الخصوم لمؤسسة سونلغاز الأغواط

جانبا خلال 2017، 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

مما سبق نلاحظ أنه خلال السنتين عرفت المؤسسة ارتفاع في قيمة الديون طويلة الأجل حيث قدرت سنة 2017 ب 60% من إجمالي الخصوم وسنة 2018 ب 62% وهذا يرجع إلى الزيادة التي عرفتتها ديونها المالية أما بالنسبة للديون القصيرة الأجل فقد قدرت سنة 2018 زيادة تقدر بنسبة 4%، وهذا يرجع إلى زيادة ديون الموردين والديون الأخرى.

## 2.2 دراسة جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز

وذلك من خلال دراسة كل من ربحية المؤسسة، معدل القيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال ونسبة القيمة المضافة.

## الجدول رقم 03 يمثل دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير لمؤسسة سونلغاز 2017، 2018

البيان	2017	2018
النتيجة الصافية (1)	-52906093270	-53069006136
رقم الأعمال (2)	283230573899,60	293503847017,99
نسبة الربحية (2/1)	-18,68%	-18,08%
القيمة المضافة (1)	14329865008	16680112288
رقم الأعمال (2)	283230573899,60	293503847017,99
معدل القيمة المضافة (2/1)	5,06%	5,68%
مصاريف المستخدمين (1)	36245303954	34569541024,82
رقم الأعمال (2)	283230573899,60	293503847017,99
نسبة مصاريف المستخدمين (2/1)	12,80%	11,78%
مصاريف مالية (1)	90434916,37	961589362,53
القيمة المضافة (2)	14329865008	16680112288
نسبة المصاريف المالية (2/1)	0,63%	5,76%
إجمالي فائض الاستغلال (1)	-14239430091,45	-15718522925,44
رقم الأعمال*100 (2)	283230573899,60	293503847017,99
نسبة إجمالي فائض الاستغلال (2/1)	-5,03%	-5,36%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال، ارتفعت سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 وهذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة التي عرفها إنتاج السنة المالية بما فيه رقم أعمال المؤسسة، وكذلك انخفاض كل من الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى، من خلال معدل القيمة المضافة نستطيع القول أن المؤسسة غير قادرة على خلق الثروة لهذا يجب على المؤسسة التقليل من مصاريف الخدمات الخارجية. كما نلاحظ أن فائض الاستغلال سالب وانخفض سنة 2018 مقارنة مع السنة 2017 وهذا لارتفاع مصاريف المستخدمين.

### 3.دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز

#### 1.3 دراسة رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز

#### الجدول رقم 04 رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز

البيان	2017	2018
الأموال الدائمة	370335216767,25	372003023123,53
الأصول الثابتة	768667718663,49	741854432839,67
رأس المال العامل	-369851409716,14	-398332501896,24
تغير رأس المال العامل	-28481092180,1001	
نسبة تغير رأس المال العامل	7.70%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل سالب في سنة 2017 وفي سنة 2018 وهذا يدل على أن هيكله المالية غير سليمة، أي أنه يوجد اختلال في التوازن المالي على المدى المتوسط والطويل، أي أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة يجب إعادة تأسيس رأس المال، كما يدل أيضا على أن المؤسسة غير قادرة على طلب القروض والاستعانة بمصادر خارجية للتمويل.

#### 2.3 حساب احتياجات رأس المال:

#### الجدول رقم 05 احتياجات رأس المال

البيان	القانون	2017	2018
احتياج رأس المال العامل BFR	احتياجات الدورة- موارد الدورة	-397032421417,62	-445914905356,45
الخزينة الصافية NT	رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل	27181011701,48	47585443086,17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في كل السنوات مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالقيم الغير جاهزة لذا على المؤسسة اتخاذ قرارات تصحيحية وإعادة النظر في سياستها المالية من خلال:

- تمويل دورة الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال (ديون الموردين)؛
- تمديد مدة سداد ديون الموردين و تقليص مدة حقوق الزبائن؛

➤ التنازل عن جزء من الأصول الثابتة التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.  
وتجدر الإشارة إلى كون أن الخزينة سالبة فهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات رأس المال وهذا يدل على وجود عجز في التمويل.

#### 4. حساب النسب المالية

##### 1.4 حساب نسبة السيولة:

##### الجدول رقم (06): نسبة السيولة

البيان	القانون	2017	2018
السيولة العامة	الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل	0, 3206	0, 3205
السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزونات / الديون قصيرة الأجل	0, 3193	0, 2945
السيولة الجاهزة	النقديات / الديون قصيرة الأجل	0, 05	0, 08

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال سنة 2017 و2018 أقل من الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطي الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر غير جيد، يدل على المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، ولكن يبقى هذا مؤشر غير صحيح لأن البيانات المالية تستند إلى التكلفة التاريخية وهذا يؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار  
كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة أقل من النسبة المثلى التي تتراوح بين 0.32 و0.5. وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق إلا أن خبراء التحليل المالي أكدوا على أن مثل هذه الوضعية غير ملائمة بالنسبة للمؤسسة.  
ونلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة لم تصل إلى الوضعية المثلى والتي تتراوح بين 0.2 و0.3 وهي منخفضة جدا وهذا يعني أن القيم الجاهزة للمؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل وعليه يتوجب على المؤسسة تقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق والرفع من مدة تسديد الديون قصيرة الأجل.

##### 2.4 حساب نسب الهيكلية المالية:

##### الجدول رقم (07): نسب الهيكلية المالية لمؤسسة سونلغاز

البيان	القانون	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	0, 50	0, 48
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0, 11	0, 04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد خلال السنتين، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة لم تغطي إجمالي الأصول الثابتة أي تم اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل لتغطية العجز، في حين أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد أي أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة

#### 4 حسابات نسب التمويل الذاتي للمؤسسة

الجدول رقم (08): نسب التمويل الذاتي للمؤسسة

2018	2017	القانون	
0.03	0.09	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.35	0.31	مجموع الديون / مجموع الخصوم	نسبة القابلية للسداد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

بالنسبة للاستقلالية المالية للمؤسسة نرى أنها سالبة خلال السنتين وهي وضعية ضعيفة بالنسبة للمؤسسة لأنها فقدت استقلاليتها لأن معظم مواردها مشكلة بأكثر من 50% من الديون.

#### 4.4 حساب نسبة المرودية المالية والمرودية الاقتصادية للمؤسسة:

الجدول رقم (09): نسب المرودية المالية والمرودية الاقتصادية

2018	2017	القانون	
-1,65	-0,62	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	المرودية المالية
-0,052	-0,057	نتيجة الدورة / مجموع الأصول	المرودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المرودية الاقتصادية سالبة وهي نسبة ضعيفة تعني ضعف استخدام رؤوس الأموال المستثمرة (ضعف مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي)، أيضا فإن المرودية المالية كذلك سالبة وضعيفة وبالتالي فإن المؤسسة ستواجه صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.

#### خاتمة:

حاولنا تناول موضوع مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى أساسيات حول التحليل المالي وإلى مؤشرات التوازن المالي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد حاولنا تحليل القوائم المالية للمؤسسة سونلغاز الأغواط خلال فترة 2017 و 2018 بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

## نتائج الدراسة:

- من خلال دراستنا التي قمنا بها على مؤسسة سونلغاز الأغواط
- التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من اتخاذ القرارات واستخراج نقاط القوة والضعف وتحسين الأداء
  - التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف إلى فهم وإدراك لمدلولات النسب والمؤشرات المالية
  - رأس المال العامل سالب خلال سنة 2017 – 2018 وهذا يعني أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل.
  - لم تستطع المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي بين (السيولة والربحية) خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها من خلال مواردها الثابتة وكذلك غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
  - نسبة السيولة العامة خلال سنة 2017 و2018 أقل من الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطي الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر غير جيد.
  - نسبة المروية المالية والاقتصادية ضعيفة جدا ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي مما يدل على ضعف مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
  - وجود سيولة مجمدة ليس في صالح المؤسسة لذا عليها استغلال جزء من الفائض في مشاريع استثمارية جديدة.
  - من خلال التحليل العمودي لحساب النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة سلبية نشاطها الاستغلالي وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على خلق الثروة.

## ✓ التوصيات:

- من خلال ملاحظة ما توصلنا إليه يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- على المؤسسة توسيع نشاطها من خلال أموالها والحصول على منابع مالية جديدة وذلك باستغلال جزء من الفائض المحقق في الخزينة.
  - على المؤسسة إعادة النظر في سياستها المالية فهي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية.
  - يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

## قائمة المراجع:

- 1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدرغمارك، ص 21، 2007.

- 2- Francial Statement Analysis, 10 édition, K.R Subereamanyamend John, Wild, Me Grow Hill, New York, p 13, 2009
- 3- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 10، 2012.
- 4- عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين : دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة مابين (2010-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4 العدد 2، 2019، ص 153
- 5- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 143.
- 6- محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 7
- 7- جريدة المحاسبين، شرح التحليل المالي و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، <https://almohasben.com>، تاريخ الاطلاع 2020/06/07 على الساعة 15.18
- 8- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2006، ص 37
- 9- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الوابل بسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر، 2007، ص 52.
- 10- سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2020، ص 351
- 11- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة سطيف، رسالة ماجستير، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، 64
- 12- سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 353.
- 13- عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، مرجع سبق ذكره، ص 133.
- 14- علي عباس الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد، عمان الأردن، 2002، صفحة 105.
- 15- جمال الدين المرسلي و أحمد عباس اللحلح، الإدارة المالية مدخل نظري و تطبيقي، دارالمسيرة، الأردن، صفحة 127.
- 16- يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين بولاية سطيف 2011/2014، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، 2017، ص 127.
- 17- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 86.
- 18- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 302، 303.

الملاحق:

## ميزانية مؤسسة سونلغاز خلال فترة 2018/2017 جانب الأصول

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et du gaz

EXERCICE 2018

DATE 31/03/2018

## BILAN ACTIF

Définir

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
<b>Ecart d'acquisition (ou goodwill)</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		492 404 713 04	475 229 951 14	17 267 751 54	25 656 593 2
Autres immobilisations incorporelles		3 555 149 95	542 166 02	2 912 959 59	3 156 531 12
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		852 838 921 88		852 838 921 88	852 838 921 88
Agencements et aménagements de terrains		1 474 348 195 01	746 393 709 52	727 954 455 49	873 892 144 05
Constructions (Batiments et ouvrages)		23 959 957 370 04	7 965 389 057 86	15 994 568 312 22	13 538 716 316 42
Installations techniques, matériel et outillage		1 010 207 254 291 05	429 238 516 823 54	583 958 517 457 38	513 574 595 757 23
Autres immobilisations corporelles		105 332 100 015 67	51 246 940 247 91	54 075 152 567 19	59 247 516 521 82
<b>Immobilisations en cours</b>		105 897 079 477 72		105 897 079 477 72	143 384 300 557 92
<b>Immobilisations financières</b>					
titres misés en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		10 075 370 750 00	3 782 699 134 98	7 112 683 615 02	15 845 686 228 05
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 633 125 12		18 633 125 12	17 452 392 05
<b>Comptes de liaison</b>					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		1 250 193 940 770 54	490 435 931 112 02	769 697 718 683 32	741 364 402 614 02
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		132 828 920 097 56	11 065 940 211 52	121 762 979 886 01	122 528 765 526 79
<b>Stocks et encours</b>		729 094 661 49	29 446 059 61	699 646 594 88	709 169 394 15
Créances sur sociétés du groupe et associés		112 588 160 00		112 588 160 00	112 588 160 00
Autres débiteurs		13 489 811 359 12	391 391 467 34	13 128 419 891 78	18 432 182 872 01
Impôts		8 680 230 884 12		8 680 230 884 12	6 325 893 142 29
Autres actifs courants		0 00		0 00	0 00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		47 717 094 099 09	133 171 692 92	47 583 923 273 19	27 344 812 115 04
<b>compte transitoire**</b>		0 00		0 00	0 00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		203 554 720 128 38	11 589 951 438 46	191 964 768 689 98	174 554 396 650 17
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		1 482 658 369 904 92	502 025 882 551 48	960 632 487 353 47	915 918 819 229 89

43857.0

1

جانب الخصوم

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2018	
		DATE 43857.60184027767	
<b>BILAN PASSIF</b>		Définitif	
PASSIF	note	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		64 000 000 000 00	64 000 000 000 00
Autres fonds propres		289 149 185 942 93	289 149 185 942 93
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		7 126 730 893 62	7 126 730 893 62
Écart de réévaluation		13 313 663 886 87	13 305 230 941 91
<b>Résultat net</b>		- 53 069 006 136 14	- 52 905 093 270 97
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 288 494 847 435 77	- 235 579 530 063 77
<b>compte de liaison**</b>		0 00	0 00
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		<b>32 025 727 151 51</b>	<b>85 096 524 443 72</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		8 075 826 749 13	6 748 204 254 45
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 150 00	20 568 190 00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		330 213 094 676 61	280 137 726 235 36
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>338 309 489 615 74</b>	<b>286 906 498 679 81</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		117 375 824 969 09	115 448 668 259 83
Impôts		6 102 466 774 23	5 355 286 537 82
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		385 453 116 732 53	345 054 400 517 41
Autres dettes		81 384 340 532 87	76 373 662 076 49
Trésorerie passif		1 519 812 96	163 798 413 56
<b>compte transitoire**</b>		0 00	0 00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>		<b>590 297 270 588 22</b>	<b>544 405 796 406 31</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>960 632 487 353 47</b>	<b>916 408 819 529 84</b>

43857.0

1

## جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز 2018/2017

IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0 00	0 00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 53 069 006 136 14	- 52 906 093 270 97

lundi 27 janvier

2

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2018	
		DATE 43857 6022222237	
COMPTES DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		293 503 847 017 99	283 230 573 899 16
Prestations fournies production energie et matériel		189 264 393 052 44	114 254 504 396 95
Production immobilisée		20 315 701 35	0 00
Subvention d'exploitation		0 00	0 00
Variations stocks produits finis et en cours		0 00	0 00
Prestations reçues production energie et matériel		- 189 264 393 052 44	- 114 254 504 396 95
<b>I - Production de l'exercice</b>		<b>293 524 162 719 34</b>	<b>283 230 573 899 16</b>
Achats consommés		- 203 754 818 543 26	- 197 350 949 731 71
Services extérieures et autres consommations		- 73 089 231 888 17	- 71 549 759 180 08
Prestations fournies services		53 046 788 448 59	35 653 915 627 45
Prestations reçues services		- 53 046 788 448 59	- 35 653 915 627 45
<b>II - Consommation de l'exercice</b>		<b>- 276 844 050 431 43</b>	<b>- 268 900 708 891 79</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>16 680 112 287 91</b>	<b>14 329 865 007 37</b>
Charges de personnel		- 34 569 541 024 82	- 36 245 303 953 71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 5 125 254 781 33	- 4 933 515 793 44
Prestations reçues Impôts et taxes		0 00	- 1 200 00
Prestations fournis impôts et taxes		0 00	1 200 00
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>- 23 014 683 518 24</b>	<b>- 26 648 954 729 78</b>
Autres produits opérationnels		15 989 490 099 02	15 944 497 656 78
Autres charges opérationnelles		- 1 252 581 683 56	- 1 129 174 023 66
Autres Prestations fournis		- 1 692 783 93	99 341 833 34
Autres Prestations reçues		1 692 783 93	- 99 341 833 34
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 49 700 712 632 22	- 43 720 306 115 42
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0 00	- 1 363 245 328 01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 294 675 557 37	2 936 914 261 21
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0 00	1 363 245 328 01
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 135 196 946 88	- 139 682 842 80
Prestations fournies sect. auxiliaires		135 196 946 88	139 682 842 80
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>- 52 683 812 177 63</b>	<b>- 52 817 022 943 86</b>
Produits financiers		576 395 404 02	1 364 568 26
Charges financières		- 961 589 362 53	- 90 434 916 37
prestations fournies frais financiers		17 848 605 78	33 426 025 07
Prestations reçues frais financiers		- 17 848 605 78	- 33 426 025 07
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>		<b>- 385 193 958 51</b>	<b>- 89 070 327 11</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>		<b>- 53 069 006 136 14</b>	<b>- 52 906 093 270 97</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES</b>		<b>557 856 275 103 48</b>	<b>453 663 060 996 96</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES</b>		<b>- 610 925 281 239 62</b>	<b>- 506 569 154 267 92</b>
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>- 53 069 006 136 14</b>	<b>- 52 906 093 270 97</b>
Eléments extraordinaires (produits)		0 00	0 00
lundi 27 janvier		0 00	0 00
Eléments extraordinaires (charges)			2
Charges hors exploitation reçues		0 00	0 00
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			